

استئناف المفاوضات حول الصحراء الغربية غدا. المغرب: لا دوافع سياسية وراء استقالة عالي الهمة

محمد الأشهب

نفى الوزير المغربي السابق فواد عالي الهمة وجود دوافع سياسية وراء استقالته التي قبلها الملك محمد السادس أول من أمس، مؤكداً أنه استقال فقط من أجل الترشح للانتخابات النيابية بعيداً من موقعه الحكومي، على رغم أن القانون لا يمنع ترشح المسؤولين

ونقلت وكالة الأنباء المغربية عن عالي الهمة، وهو أحد أبرز مستشاري العاهل المغربي، أن استقالته لا تندرج ضمن 'أجندة سياسية'، في ما بدا رداً على تكهنات بأن استقالته وترشحه جاءا تمهيدا لتوليته رئاسة الحكومة بعد الانتخابات المقررة في 7 أيلول (سبتمبر) المقبل، في وقت يدعو فيه شركاء الائتلاف الحاكم إلى إسناد رئاسة الوزراء إلى شخصية سياسية بدل شخص تكنوقراطي.

ويقدر أن أعدادا كبيرة من المتحدرين من أصول صحراوية نزحت في خمسينات القرن الماضي إلى منطقة قلعة السراغنة (شمال شرقي الدار البيضاء) التي سيترشح عنها عالي الهمة. وتعاني المنطقة تراجعاً ملحوظاً في حال المرافق والتجهيزات الأساسية والبنية التحتية، على رغم أنها كانت من أجود المناطق الزراعية التي تضررت من الجفاف. وأكد عالي الهمة أنه سيبدل 'فصارى الجهد لتنمية الإقليم'. وقال: 'موقفي بسيط وصادق ولم تملأه أي أجندة سياسية (...)' أريد العودة إلى مسقط رأسي للمشاركة في التنمية، والأمر لا يدعو كونه عودة إلى المنبع.

على صعيد آخر، تبدأ غداً في نيويورك الجولة الثانية من المفاوضات بين المغرب وجبهة 'بوليساريو' حول مستقبل الصحراء الغربية، وسط اعتراض من الجبهة على خطة الحكم الذاتي التي تصر الرباط على اعتبارها أساساً للمفاوضات. وأبدت 'بوليساريو' التي انتقدت الدعم الأميركي للمغرب، شكوكاً في نجاح المفاوضات، فيما انتقد تيار منشق عن الجبهة موافقها، معتبراً أنها لا تتمتع بالشرعية لتمثيل الشعب الصحراوي.

وقال 'تيار خط الشهيد - بوليساريو' في بيان أمس إن الجبهة الأم فقدت شرعيتها 'في غياب مؤتمر ديموقراطي وشرعي، ولذلك لا يمكنها التفاوض مع المغرب باسم صحراوي مخيمات تندوف' جنوب شرقي الجزائر.

ونقل عن منسق 'خط الشهيد' محجوب السالك أن القيادة الحالية للحركة الانفصالية 'غير شرعية'، ما دام قانونها الداخلي ينص على وجوب عقد المؤتمر الصحراوي قبل تشرين الأول (أكتوبر) المقبل. وأكد أن تياره مستعد للتفاوض مع المغرب حول مبادرة الحكم الذاتي. وكان مسؤولون في الإدارة الأميركية عبروا صراحة عن دعمهم خطة الرباط باعتبارها فرصة مواتية لإنهاء النزاع.

من جهة أخرى، دانت 'مؤسسة سمير قصير الثقافية' في لبنان تعرض الصحافي المغربي أحمد بن شمسى إلى 'حملة قمع' بعد إحالته على القضاء بتهمة 'الإخلال بالاحترام الواجب للملك'. وقالت المؤسسة في بيان أمس إن بن شمسى، وهو ناشر مجلتي 'نيشان' العربية و'تل كل' الفرنسية، 'استدعي إلى التحقيق في شكل متكرر، وصودرت المجلتان المذكورتان، وبررت الحكومة المغربية ذلك بنشرهما مقالا افتتاحياً بتوقيعه يتضمن نقداً لخطاب العرش الذي ألقاه الملك في تموز (يوليو) الماضي'.

وكان بن شمسى فاز بجائزة سمير قصير لحرية الصحافة. ودانت المؤسسة 'تكميم الأفواه ومصادرة الصحف والمجلات'، ورأت فيها 'شكلاً لاغتيال الحرية ومحاولة لإخراص المجتمعات العربية'. وأكدت تضامنها مع بن شمسى ورفاقه، ودعت الصحافيين والمثقفين في العالم العربي والعالم إلى 'أوسع حملة تضامن مع الصحافة المغربية من أجل إجبار السلطة على التراجع عن قرار المصادرة والملاحقة'.
